

# مفيش فلوس إضراب 10 مدارس بالقاهرة الجديدة بسبب أزمة الحوافز



الخميس 16 نوفمبر 2017 م 11:11

تفاقمت أزمة الحوافز في الإدارة التعليمية بالقاهرة الجديدة، والتي بدأت يوم الأحد 5 نوفمبر الجاري، بمدرسة واحدة ثم امتدت عدوى الإضراب إلى 10 مدارس؛ على خلفية عدم صرف الحافز منذ 6 شهور مضت.

وبدأ الإضراب أولاً بين معلمي مدرسة القاهرة الجديدة الرسمية للغات، وتضامن معهم طلابهم بعدم دخول الفصول، ثم تمت التهدئة بتدخل وكيل مديرية التربية والتعليم بالقاهرة وصدور قرار من المحافظ بالحل، لكن حدث شيء غريب مع نهاية الشهر؛ حيث تفاجأ الجميع بانضمام 10 مدارس إلى الإضراب، وامتناع الأهالي عن إرسال أبنائهم للمدارس المتوقفة.

ويؤكد خالد حجازي، مدير عام إدارة القاهرة الجديدة التعليمية، أن المعلمين والإداريين لهم الحق في مطالبتهم بالحافز الموقوف منذ أبريل الماضي، فهذا استحقاق مستمر في الصرف منذ عشر سنوات لجذب العمالة للمناطق العمرانية الجديدة، وأصبح (حقاً مكتسباً) وعنصراً أساسياً في مصدر الدخل، خصوصاً مع ارتفاع مستوى وتكاليف المعيشة والمواصلات في القاهرة الجديدة.

ويتقد حجازي حرمان المعلمين من هذه الحوافز، إلا أنه في ذات الوقت يرفض الطريقة التي تعامل بها المعلمون مع الأزمة، لاستعادة هذا الحق.

وبنهم مدير عام إدارة القاهرة الجديدة التعليمية، المراقب المالي بالإدارة بالتعنت والتنسب في تعاقم الأزمة، لافتاً إلى أن الإدارة تسعى إلى احتواء الموقف وتهيئة الأمور التي اشتعلت منذ بدء العام الدراسي، عندما أضرر معلمو بعض المدارس وتضامن معهم طلابهم، لتفاقم الأزمة حالياً وتشترك أكثر من 10 مدارس في الإضراب، بل ويمنعن الأهالي عن إرسال أبنائهم للمدارس.

وت Rooney جيهان جلال، إحدى المعلمات، أن الإضراب سيستمر حتى تتم الاستجابة لمطالب المعلمين وصرف الحافز بنسبة 60%， موضحة أن الدراسة سوف تتوقف في مزيد من المدارس حال لم تتم الاستجابة وصرف الحافز المتأخرة منذ 6 شهور.

لكن فريد مجاهد، وكيل وزارة التربية والتعليم بالقاهرة، يكشف عن أن البند المالي الذي يتم صرف المستحقات المالية منه للمعلمين لا يوجد به سيولة مالية، ومن ثم الحصول على موافقة المحافظ بغير البند والصرف من بند آخر يتوفر به الإمكانيات والبالغ المقرر توفيرها، وهو ما لم يحدث حتى اليوم.

وأوضح وكيل وزارة التربية والتعليم، أن الأمر لا يتعلق بمعظم إدارات القاهرة الجديدة وحدها، ولكن انضم أيضا معلمو إدارتي الشروق وبدر، مطالبًا المعلمين بالانتظار حتى يتم الانتهاء من إجراءات الصرف، مؤكدا أن المبلغ يصل إلى ما يقرب من 20 مليون جنيه، وهو مبلغ ليس بقليل.

وهدد مجاهد المعلمين المصريين، مشددا على أن الوزارة سوف تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد أي معلم يعمل على تعطيل الدراسة، قائلا: عليهم الصبر والموضوع سيتم حله وحار بالفعل إنهاء المشكلة، متابعا: إحنا مش بنتهدد وهناك إجراءات سوف يتم اتخاذها ضد من يعطل الدراسة، منها نقلهم إلى إدارات أخرى ونذهب آخرين للعمل، مستنكرة: "مينفعش المعلمين يهددوا بتعطيل الدراسة لمدة أسبوع من أجل صرف المستحقات المالية".